أثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر-دراسة قياسية-

The impact of foreign trade policy changes on the trade exchange of Algeria -Econometric study-

سمية بونوة[1]*، منير نوري[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر (Bendouadi2010@gmail.com)

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر (Nourimounir2@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ **تاريخ القبول**: 2017؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر2017

ملخص: من خلال هذه الدراسة سوف نقوم بتقديم كمي لأثر التغيرات في السياسة التجارية على التبادل التجاري الجزائري عن طريق النمذجة القياسية، و بناء على نتائجها يمكن تحديد مدى تبعية أو إستقلالية الجزائر بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على قرارها السياسي، كما يوضح لنا مدى تكامل و تبادل المنافع الإقتصادية بين الجزائر و الدول التي تتعامل معها تجاريا.

الكلمات المفتاحية : السياسة التجارية، الصادرات، التجارة الخارجية، الواردات، التبادل التجاري.

Abstract: Through this study, we will provide a quantitative impact of changes in trade policy on Algeria's trade exchange through standard modeling, and depending on results can determine the extent of dependency or independence of Algeria for groups of client countries with them, which would have an impact on its political decision, it shows us the degree of integration and sharing of economic benefits between Algeria and the countries that deal with them in trade .

Keywords: Trade policy, exports, foreign trade, imports, trade exchange.

* المؤلف المرسل.

تمهيـــد :

في مجال السياسة التجارية الخارجية هناك مذهبين، أحدهما يتعلق بمذهب الحرية، و الآخر يدعو إلى الحماية، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية مطلقة أمر نادر الحدوث، بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية والحماية، و هذا ما وصفه " Paul krugman" بالسياسة التجارية الإستراتجية، و يشير هذا المصلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري و بين الأدوات التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف، على أن تحاول التنبؤ بالنتائج الممكنة عند تطبيق سياسة تجارية معينة.

ومن ذلك نطرح إشكاليتنا التالية :

ما هو أثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري الجزائري قياسيا؟

1 – التغيرات التي طرأت على السياسة التجارية الخارجية الجزائرية :

إن مختلف التغيرات في السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر على قطاع التجارة الخارجية كانت كما يلي :

1.1–السياسة التجارية المطبقة في الفترة الرقابة و إحتكار التجارة الخارجية :

مرت سياسة التجارية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين، تميزت الأولى بالاكتفاء بمراقبة التجارة الخارجية، وفي المرحلة الثانية تطورت السياسة التجارية إلى أسلوب الاحتكار، وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات السياسة التجارية الحمائية.

أ–السياسة التجارية المطبقة في فترة الرقابة على التجارة الخارجية :

إعتمدت الجزائر في الفترة الرقابة على التجارة الخارجية الممتدة من 1963-1970 في سياستها التجارية على مجموعة من الأدوات الحمائية تمثلت في :

– في سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية،[1] حيث ميزت بين رسوم جمركية حسب تصنيف المنتجات، حيث تم تحديد تعريفة 10 % لسلع التجهيز و المواد الولية، و تعريفة في حدود 5 إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، و تعريفة من 15 إلى 20% للمنتجات تامة الصنع، و رسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريفة منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريفة جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر بإتفاقيات تجارية، وتعريفة جمركية عادية لبقية دول العالم؛[2]

– أما التعريفة الجمركية لسنة 1968 تميزت بتعريفة جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الإتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا، و تعريفة جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز، المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، و نسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية، و السلع ضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر 100-150%؛[3]

– تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 بتاريخ ماي 1963 المتضمن لتقيد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في إستيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بإمتياز التعامل التجاري مع الجزائر.[4]

كان الهدف من إجراء الرقابة على التجارة الخارجية هو:

– إعادة توجيه الواردات؛

– كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة،

– حماية الإنتاج الوطني ، وتحسين الميزان التجاري في ظل إحتياطات صرف قليلة.

ب–السياسة التجارية المطبقة في فترة إحتكار التجارة الخارجية :

في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1989 لجأت الجزائر إلى إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و الغاية من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي، و الذي فصح عنه المخطط الرباعي الأول 1971-1973.

إبتداء من 1971 تم إقرار مجموعة من السياسات تنص على إحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية كل واحدة حسب المنتج الذي تتخصص فيه، حيث كانت 80% من الواردات تحت إحتكار المؤسسات العمومية.

و في بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، و تم حظر الإستراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، و حل كل مؤسسات الإستيراد و التصدير الخاصة بقوة القانون، و تم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية.

خضعت معدلات التعريفة الجمركية إلى تعديلين تعديل سنة 1973، و تعديل آخر سنة 1986

– تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1973 :

– تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية، لتصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تتمثل في تعريفة القانون العام و التي تطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا، و تعريفة خاصة تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي.[5]

– كما تم تغيير معدلات الرسوم الجمركية، حيث فرضت على السلع الكمالية معدلات مرتفعة قدرت بين بـــ 40% ، 70% 100%، و السلع الوسيطة معدلات منخفض 10%، معدل العادي25%، و مرتفع 40%، أما سلع التجهيز و المنتجات الصيدلية فتتمتع بالإعفاء للبعض منها، و برسوم جمركية جد منخفضة بمعدل 3%.[6]

– ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأولية تم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الإستيراد سنة 1975؛[7]

– تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1986 :

–تضمنت التعريفة الجمركية لسنة 1986 أكبر عدد من المعدلات 19 معدلا ، و أعلى النسب المفروضة عند الإستيراد 100%، 120%، و هذا منذ إنشاء أول تعريفة جمركية 1963، فمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا.[8]

– إن الهدف من التعريفة الجمركية لسنة 1986 الحصول على موارد مالية غير النفطية لتغطية عجز الميزانية بعد إنخفاض المعتبر للجباية البترولية، حيث 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية، و 31% منها خضعت لمعدل 3%، و 40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5%-45%.[9]

ففي فترة مراقبة وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1962-1989، وتأميم التجارة الخارجية بداية من سنة 1978، عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء (GPA).

2.1–السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير التدريجي و الكلي للتجارة الخارجية :

بعد صدمة البترول لسنة 1986 و زيادة عبء المديونية الخارجية ، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية ، وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة تحرير تدريجي ، والمرحلة الثانية تحرير خالي من القيود، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

أ–السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية :

تعتبر الفترة 1990-1994 مرحلة تحرير تدريجي، ففي 1990 تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام و الخاص وفقا لقواعد السوق من خلال السماح للخواص بالإستيراد دون تأشيرة إحتكار ليتم إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية في1991، وأعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي، على النحو التالي :

–إجراء تغيرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في إتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 % وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60%؛[10]

–فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى 7 %على الواردات من المواد الأولية، و معدلات متوسطة تتراوح بين 15% و25% على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريفة جمركية تتراوح بين 40% و 60 %على المنتجات تامة الصنع؛[11]

– ركزت هذه الفترة تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير، و ذلك إبتداءا من سنة 1992.[12]

–كما تم إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـــ 22% سنة 1991، ثم 40.14 %سنة 1994، ثم إنتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري. إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو إستعادة التوازن الخارجي، و من ثم تحقيق تنافسية أكثر للإقتصاد الوطني.

كان الهدف من هذه التعديلات خلال هذه المرحلة هو :

-إعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة ؛

-العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي؛

-تشجيع الإستثمار الأجنبي؛

-تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي ، على أن تعمل المؤسسات العمومية والخاصة على ترقية النمو الإقتصادي بالتركيز خاصة تنويع الصادرات خارج المحروقات؛

-الإستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

ب-السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير الكلي للتجارة الخارجية :

في ظل الإصلاحات الإقتصادية المعمقة 1994-1998، وفي إطار الإنفتاح التجاري والإندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالإعتماد على السياسات التجارية التالية:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلا من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994إلى2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقا للمعايير الجمركية الدولية، و ذلك حسب قوانين المالية التالية:

-تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، و في أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد في ثلاثة مواد **فقط،**[13] والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996 تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997. أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998 بالإستغناء عن معدل 3%.[14]

الملاحظ لقانون المالية لسنة2000 نجده إستخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الإستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن، و 5 %على المنتوج الصناعي غير تامت الصنع.

وفي ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تم تخفيض التعريفة الجمركية من 45% إلى 40%، كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي إلى أن وصل 12% مع حلول سنة 2006.[15]

كما تأسس بموجب قانون المالية لسنة1996 صندوق دعم الصادرات، حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

في ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي إنتقل سعر صرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6 % سنة 1994، 36% سنة 1995، 15% سنة 1996، 5.4% سنة 1997.[16]

كما تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالإستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، و يتعلق الأمر بتمويل المواد الإستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، و كذلك القيود المتعلقة بإستيراد المعدات الصناعية، وكذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لإستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص و الحظر، حيث تم إلغاء السلع المحظورة إستيرادها تدريجيا؛[17]

أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.[18]

2- النمذجة القياسية لمتغيرات تبادل التجارة الخارجية الجزائرية :

سنقوم في هذه الخطوة بتحديد متغيرات و النماذج القياسية لدراسة، ثم تحليل وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التبادل التجاري الجزائري.

1.2-تحديد متغيرات و نماذج القياسية :

فيما يلي جدول 01 يوضح جميع المتغيرات التابعة و المتغيرات المفسرة للنماذج، و النماذج القياسية التي نوضح من خلالها المتغيرات الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال التجارة الخارجية.

الجدول **01**: متغيرات و نماذج الدراسة

	المتغير التابع	التسمية	المتغيرات المفسرة	التسمية	الصيغة القياسية للنماذج
1	الواردات حسب التوزيع الجغرافي	**IM**	الإتحاد الأوروبي	*IMue*	LIM
			أمريكا الشمالية	*IMan*	
			أمريكا الجنوبية	*IMas*	
			الدول العربية	*IMpa*	
			الدول المغاربية	*IMpm*	
			الدول الإفريقية	*IMpaf*	
			دول أخرى	*IMap*	
2	الصادرات حسب التوزيع الجغرافي	**EX**	الإتحاد الأوروبي	*EXue*	LEX
			أمريكا الشمالية	*EXan*	
			أمريكا الجنوبية	*EXas*	
			الدول العربية	*EXpa*	
			الدول المغاربية	*EXpm*	
			الدول الإفريقية	*EXpaf*	
			دول أخرى	*EXap*	

المصدر : **من إعداد الباحثين.**

2.2-تحليل و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التبادل التجاري الجزائري :

سنقوم في هذه الخطوة بتحليل مسار مركبات السلاسل الزمنية لمتغيرات التبادل التجاري الجزائري خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2014، وإختبار مدى إستقراريتها عبر الزمن.

أ-التحليل الوصفي لمسار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

بداية نقوم بإدخال اللوغاريتم على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أجل إستبعاد القيم المتطرفة، أي إبعاد تأثيرات تغير التباين، ثم نقوم بالرسم البياني لسلاسل متغيرات الدراسة، و عن طريقه نكتشف مبدئيا عن مركبات السلسلة الزمنية.

الشكل 01 : الرسومات البيانية لسلاسل متغيرات الدراسة

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي	السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي
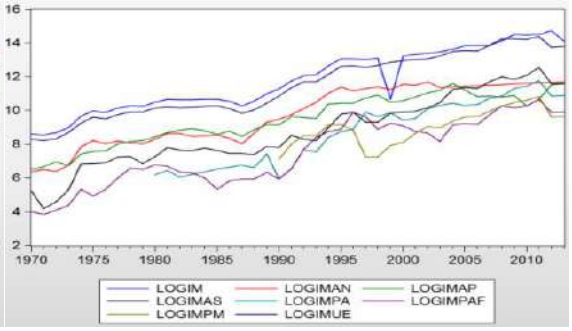	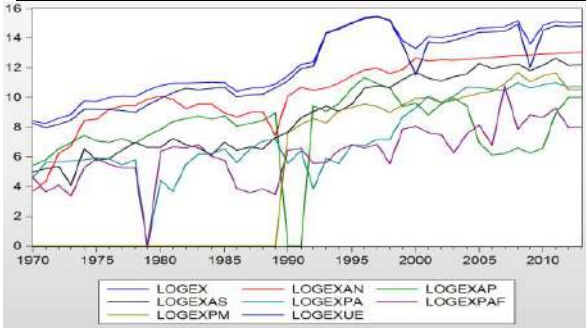

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج *Eviews 8*.

من الرسومات البيانية لسلاسل الزمنية لمتغيرات النمذجة القياسية نلاحظ أن جل السلاسل الزمنية تحتوي على مركبة الإتجاه العام، و للتأكيد من أن سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تحتوي على مركبة الإتجاه العام نستعين بإختبارات الإستقرارية (إختبار ديكي فولار)[19]، حيث يتم الكشف عن مركبة الإتجاه العام وإستبعادها في نفس الوقت، و ذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف.

ب-إختبار إستقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

للقيام بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نستعين بإختبار "ديكي فولر"، وأول خطوة في هذا الإختبار هي تحديد درجة تأخير وذلك بالمفاضلة بين معيار "أكاييك" و "سشوارتز" ، فكانت النتائج كما يلي :

الجدول 02 : درجات تأخير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	السلسلة	درجة التأخير		السلسلة	درجة التأخير
01		3	09		0
02	I	0	10	I	0
03	I	1	11	I	0
04	I	0	12	I	0
05	I	0	13	I	0
06	L	0	14	L	1
07	L	0	15	L	3
08	I	0	16	I	0

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج *Eviews 8*.

بعد تحديد درجة تأخير السلاسل نقوم بإختبار الإستقرارية لديكي فولر المتطور، و نتائج الإختبار في الجدول الموالي :

الجدول 03 : نتائج إختبار الإستقرارية لديكي فولر المتطور لسلاسل متغيرات الدراسة

	السلسلة	القرار		السلسلة	القرار
01		غير مستقرة من النوع DS	09		غير مستقرة من النوع DS
02	I	غير مستقرة من النوع DS	10		غير مستقرة من النوع DS
03	I	غير مستقرة من النوع DS	11		غير مستقرة من النوع DS
04	I	غير مستقرة من النوع DS	12		غير مستقرة من النوع DS
05	I	غير مستقرة من النوع DS	13		غير مستقرة من النوع DS
06	L	غير مستقرة من النوع DS	14		غير مستقرة من النوع DS
07	L	غير مستقرة من النوع DS	15		غير مستقرة من النوع DS
08	I	غير مستقرة من النوع DS	16		غير مستقرة من النوع DS

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد برنامج *Eviews 8*.

من الجدول السابق ظهرت كل السلاسل غير مستقرة ومن النوع **DS**، ولجعلها تستقر نجري للسلاسل الفروقات من الدرجة الأولى، وبعدها نقوم بإختبار الإستقرار لديكي فولر المتطور للسلاسل بالفروقات من الدرجة الأولى، وعند القيام بالإختبار ظهرت أن السلاسل إستقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، والرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الجديدة كما يلي :

الشكل 02 : الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية المستقرة بالفروقات من الدرجة الأولى

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي	السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي
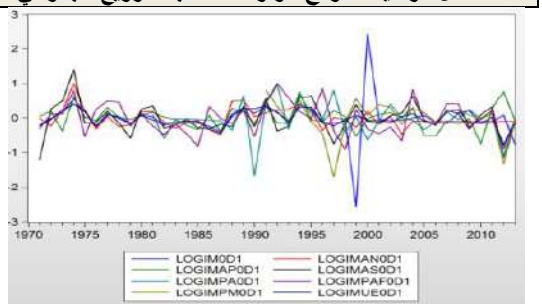	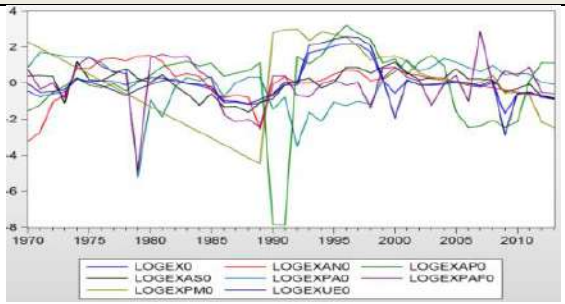

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج *Eviews 8*.

نلاحظ من الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية بالفروقات من الدرجة الأولى أنها مستقر عبر الزمن، و لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام.

3-نتائج عملية تقدير النمذجة القياسية :

بعد أن درسنا إستقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، قمنا بتقدير نماذج الدراسة ذات عينة حجمها 44 عند مستوى 5 %، بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي *Eviews 8* و كانت مخرجاته كما يلي :

-نموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي :

$$LogIM0d1=1.64*LogIMan0d1+0.002*LogIMap0d1+0.98*LogIMas0d1$$
$$(0.0480)* \quad (0.0379) \quad (0.0119)$$
$$-0.05*LogIMpa0d1+0.01*LogIMpaf0d1+0.116*LogIMpm0d1$$
$$(0.0405) \quad (0.0416) \quad (0.0010)$$
$$+1.84*LogIMue0d1+0.10$$
$$(0.0254) \quad (0.0208)$$
$$\bar{R}^2 = 56.59\%, Prob(F) = 0.003148, Durbin\ Watson = 2.007093$$

-نموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي :

$$LogEX0d1=1.18*LogEXan0d1+0.01*LogEXap0d1+0.89*LogEXas0d1+$$
$$(0.0025) \quad (0.0440) \quad (0.0114)$$
$$0.02*LogEXpa0d1+0.001*LogEXpaf0d1+0.02*LogEXpm0d1+$$
$$(0.0140) \quad (0.0007) \quad (0.0465)$$
$$1.56*LogEXue0d1+0.009$$
$$(0.0011) \quad (0.0435)$$
$$\bar{R}^2 = 70.49\%, Prob(F) = 0.000000, Durbin\ Watson = 2.016880$$

1.3-المعايرة الإحصائية لنتائج النماذج المقدرة :

حتى نتأكد من جودة نتائج عملية التقدير النماذج القياسية الدراسة، أي أنها لا تعاني من مشاكل إحصائية ، وأنها مقبولة إحصائيا، نقوم بالمعايرة الإحصائية التالية :

- **نموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي** : إن كل المعلمات معنوية على حدى، وذلك لأن إحتمال إحصائية ستيودنت للمعلمة أصغر من المستوى 5%، والنموذج ككل معنوي، و هذا حسب إحتمال إحصائية فيشر 0.0031 أصغر من 5%، ولا يوجد إرتباط من الدرجة الأولى بين البواقي لأنه يساوي 2، و القدرة التفسيرية للنموذج بلغت 56.59% ، وهذا يعني أن 56.59% من الواردات الكلية للتوزيع الجغرافي مفسرة بشكل جيد من طرف الدول المورد للجزائر، و 44.41% راجع للأخطاء؛

- **نموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي** : كل معلمات المتغيرات المفسرة للنموذج معنوية إحصائيا، وهذا راجع لصغر الإحتمال المقابل لإحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5% ، و النموذج ككل معنوي إحصائيا و هذا راجع إلى صغر إحتمال إحصائية فيشر مقارنة بمستوى المعنوية 5%، و لا يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى للبواقي لأن إحصائية داربين واتسون قريبة من 2، وقدرة النموذج التفسيرية جيدة حيث بلغت 70.49%، و هذا يدل على أن 70.49% من الصادرات الكلية حسب التوزيع الجغرافي مفسرة بشكل جيد بالبلدان المدمجة في النموذج ، و 29.51 راجع إلى الأخطاء.

بعد معايرة نتائج النماذج المقدرة إحصائيا وجدنا أن كل من النموذجين مقبولين إحصائيا.

2.3-التحليل الإقتصادي لنتائج تقدير نماذج الدراسة :

بعد المعايرة الإحصائية للنماذج المقدرة وقبولهم إحصائيا نقوم بالتحليل الإقتصادي لمعرفة أثر تغيرات السياسة التجارية عل إتجاه التبادل التجاري للجزائر كما يلي :

- إن مؤشر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول التي تتعامل معها الجزائر تجاريا، و من ثم تحديد مدى تبعية أو إستقلالية الدولة بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما قد يوضح مدى تكامل و تبادل المنافع الإقتصادية بين الطرفين.
- من خلال مخرجات تقدير لنموذج كل من الصادرات و الواردات حسب التوزيع الجغرافي وجدنا أن هناك علاقة في نفس الإتجاه بين الدول المفسرة و الجزائر، كما وجدنا أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في تبادلها التجاري مع الجزائر، حيث بلغ حجم الصادرات الجزائر إليها 1.57 وحدة عن كل وحدة واحدة مصدرة، و حجم و واردات الجزائر منها 1.85 عن كل وحدة واحدة مصدرة، و تحتل أمريكا الشمالية المرتبة الثانية حيث بلغ حجم إجمالي صادرا الجزائر إليها عن كل وحدة واحدة مصدرة 1.19، و واردات الجزائر منها 1.64 عن كل وحدة واحدة مستوردة، لتحتل دول أمريكا الجنوبية المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم كل من الصادرات و الواردات الجزائر لكل وحدة واحدة 0.89 و 0.98 وحدة على التوالي، أم حجم التبادل مع باقي الدول فهو محدود ويكاد ينعدم.

- نجد أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول العربية كان محدود حيث بلغ 0.20 عن كل وحدة من إجمالي الصادرات الجزائر، و 0.059 وحدة عن كل وحدة من إجمالي الواردات الجزائر، و يرجع ذلك إلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة، وفي نفس الوقت قليلة الحجم، سواء المصنعة منها أو الغذائية مما يصعب تسويقها، ووجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية التي تحد من حرية المبادلات، حيث تعتبر الرسوم الجمركية من أهم أساليب السعرية الحمائية للسياسة التجارية.
- رغم تغيير السياسات التجارية الجزائرية بين فترة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفترة تحريرها، إلا أن هيكل المبادلات التجارية حسب التوزيع الجغرافي بقي منحصر و مركزا بسيطرة متعاملين رئيسيين مجموعة دول الإتحاد الأوروبي في المرتبة الأول، ودول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية.

3.3-إختبار "شو" :

سنقوم بإختبار التعديل الهيكلي لكل من نموذج الصادرات والواردات الكلية، حيث سنة الإختبار للواردات 1994، وهي سنة ظهور نتائج تغيير السياسة التجارية من سياسة إحتكارية إلى سياسة تحررية، وكذلك الشروع في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، أما سنتي إختبار نموذج الصادرات هي سنة 1986 سنة حدوث صدمة البترول، وسنة 1994 وهي سنة ظهور نتائج تحرير التجارة الخارجية، وذلك بالإستعانة بإختبار شو **chow Test**، و كانت النتائج كما يلي :

جدول 04 : نتائج إختبار شو على الصادرات و الواردات

الصادرات				الواردات			
ChowBreakpoint Test: 1986 1994 Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints Varying regressors: All equation variables Equation Sample: 1971 2013				Chow Breakpoint Test: 1994 Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints Varying regressors: All equation variables Equation Sample: 1971 2013			
F-statistic	4.083031	Prob.F(10,28)	0.0016	F-statistic	2.514221	Prob. F(6,31)	0.0424
Log likelihood ratio	38.67590	Prob.Chi-Square(10)	0.0000	Log likelihood ratio	17.04982	Prob. Chi-Square(6)	0.0091
Wald Statistic	40.83031	Prob.Chi-Square(10)	0.0000	Wald Statistic	15.08533	Prob. Chi-Square(6)	0.0196

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8.

حسب نتائج الجدول 05 نلاحظ أن الإحتمال المقابل لإحصائية فيشر لكل من نموذج الواردات والصادرات الكلية أقل من مستوى المعنوية 5%، هذا يعني أنه حدث تغير في معالم النموذج خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وهذا التغيير ناتج عن تخلي السلطات العمومية الجزائرية على أساليب السياسة المستعملة في فترة إحتكار التجارة الخارجية وتبني أساليب سياسة التحرير التجاري، بالإضافة إلى أزمة البترول و الشروع في تنفذ برنامج التعديل الهيكلي المفروض من المنظمات العالمية.

خاتمـــــــة :

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة أثر تغيرات السياسات التجارية على التبادل التجاري للجزائر، حيث قمنا في البداية بتقديم بشكل مختصر لأهم التغيرات في السياسات التجارية المطبقة على قطاع التجارة الخارجية بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية مرور بإحتكار الدولة لها، و إنتهاءا بمرحلة تحرير التجارة الخارجية، ثم حاولنا إعطاء تحليل كمي قياسي لهذه الدراسة من خلال النمذجة القياسية للتبادل الدولي الجزائري حسب التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات كل على حدى، وكانت النتائج كما يلي:

- وجدنا أن السلاسل الزمنية لمتغيرات التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات غير مستقرة من النوع DS، وعالجنا عدم الإستقرارية عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى؛
- عملية التقدير مست كل من نموذج التوزيع الجغرافي للصادات والواردات الجزائرية، وأثبتنا جودتها الإحصائية من خلال إختبار المعلامات الجزئي و الكلي، وإختبار معامل الجودة و البواقي؛
- طابقت النتائج المقدرة للنماذج القياسية للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية الجانب الإقتصادي للبحث وذلك بوجود علاقة طردية بين الجزائر ودول التبادل التجاري؛
- على مستوى التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، وجدنا أنه كان ولازال الإتحاد الأوروبي الشريك الأول والأساسي للجزائر سواء في جانب الصادرات أو الواردات، أما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا؛

– رغم حدوث تغيير في السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم نجد أي فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الإحتكار أو مرحلة التحرير على إتجاه التجارة الخارجية إلا في ضخامة المبالغة المالية بين المرحلتين، و هذا ما أكده إختبار "شو".

نلاحظ من النتائج المتوصل إليها أنها جاءت مناقضة لفرضية البحث، أي أنه لم يترتب على التغيرات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغيرات ملحوظة على إتجاه تبادلها الجغرافي وتوسعه.

توصيات :

– إن العامل الجغرافي يلعب دورا كبيرا في المنافسة على الأسواق الخارجية، لذلك على الدول العربية أن تقيم سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الإمكان، والعمل على تحسين مستوى التبادل بينهم، من خلال القيام بدراسة الأسواق الخارجية و التقرب منها للإستفادة من فرص حرية التبادل بينهم؛

– أن تقوم السلطات العمومية بوضع سياسات تجارية بما يلائم ظروفها الإقتصادية والتجارية، و ليس ما تمليه عليه المنظمات العالمية التي تبحث عن الأسواق لتصريف منتجات؛

– تهئية الهياكل المناسبة لتأطير ومراقبة تنفيذ السياسات التجارية، من أجل توفير منتوجات جزائر خاصة بها بالكمية والنوعية، والجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية.

الهوامش والمراجع:

[1]–"الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963".

[2]–فلة عاشور–"**إنعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية**"–مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة–العدد الرابع و العشرون–2012–ص487.

[3]–"**الجريدة الرسمية**"–العدد 88–في أكتوبر 1963–ص1080.

[4]–عبد الرشيد ديب–"**تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**"– أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية–جامعة الجزائر–2002-2003–ص238.

[5]–"**الجريدة الرسمية**"–العدد 7–1978/02/14– ص155.

[6]–"**قانون المالية لعام 1973**"–1972/12/14–ص205.

[7]–لخضر مدابي–"**تطورات سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الإقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي**"–رسالة ماجستير علوم إقتصادية فرع تحليل إقتصادي–غير منشورة–جامعة الجزائر–2006/2005–ص150.

[8]–نفس المرجع السابق–ص151.

[9]– "**تقرير المديرية العامة للجمارك سنة 1989**".

[10]-Bouzidi M'hamsadji Nachida-"**5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne**"-Algérie-ENAG-édition-1998-p15.

[11]–"**قانون المالية لسنة 1992**"–1991/12/18–ص55.

[12]– أنظر الملحق 01.

[13]–هذه المواد هي المواد المحرمة شرعا و المواد الممنوعة لأغراض صحية و إجتماعية ، المواد الممنوعة من الإستيراد بشكل مؤقت، و المواد الغذائية التي تتمتع بدعم من الدولة.

[14]– أنظر الملحق01 .

[15]– "**قانون المالية التكميلي لسنة 2006**"–2001/07/19–ص25.

[16] -M.E.BENISSAD-"**Algérie restructuration et réforme**"-Ibid-p101.

[17]– "**قانون المالية رقم 2003**"–مؤرخ في 29 شعبان 1424 الموافق لـــ 25 أكتوبر 2003 ، يتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها.جريدة رقم 64.

[18]-Karim Nashashibi et autres-"**Algérie stabilisation et transition a l'économie de marché**"-fonds Monétaire International-Washington-USA-1998-P84.

[19] - Régis Bourbonnais-"**Econométrie Manuel et exercices corrigés**"-Dunod-Paris-2004-P225,226.

*القيمة بين قوسين تعني الإحتمال المقابل لإحصائية ستودنت.

الملاحـــــق :

الملحق 01 : تطورات معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة 1992-2002

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%3	%7	%15	%25	%40	%60	%6
1996	%3	%7	%15	%25	%40	%50	%6
1997	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
1998	%3	-	%15	%25	%45	-	4%
1999	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
2000	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
2001	-	%5	%15	%25	40%	-	%4
2002	-	%5	%15	%30	-	-	%3

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مصادر مختلفة.

الملحق 02 : بعض المؤشرات الإحصائية لكل من الصادرات و الواردات و الإنفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري

Series: EX
Sample 1970 2013
Observations 44

Mean	1227934.
Median	227414.5
Maximum	5813114.
Minimum	4208.000
Std. Dev.	1783996.
Skewness	1.336193
Kurtosis	3.320933
Jarque-Bera	13.28185
Probability	0.001306

Series: IM
Sample 1970 2013
Observations 44

Mean	760832.2
Median	163893.5
Maximum	4037566.
Minimum	6028.000
Std. Dev.	1129506.
Skewness	1.642944
Kurtosis	4.509651
Jarque-Bera	23.97286
Probability	0.000006

Series: OV
Sample 1970 2013
Observations 44

Mean	24.97795
Median	23.00000
Maximum	75.00000
Minimum	2.000000
Std. Dev.	10.05952
Skewness	2.688569
Kurtosis	15.48758
Jarque-Bera	338.8976
Probability	0.000000

Series: SBC
Sample 1970 2013
Observations 44

Mean	467101.8
Median	14770.00
Maximum	2411412.
Minimum	-66806.00
Std. Dev.	751797.2
Skewness	1.508827
Kurtosis	3.965451
Jarque-Bera	18.40361
Probability	0.000101

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج *Eviews 8*.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سمية بونوة، منير نوري(2017)، أثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر-دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 03 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 95-105.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).